

## تقرير

جورج ياسمين  
georgesyasmine@hotmail.comجردة 300 يوم: تعب المثابرة وترف المكابرة  
الأمن إنجاز وقانون الانتخاب نجاح

بعد اقل من 300 يوم على العهد الجديد، من نافل القول ان الصعوبات لم تذل بالكامل، والحوار ما زالت موضوعة امام مسيرة التقدم. لكن من العدل والانصاف القول ان اشياء كثيرة تحققت، وان آمالا كبيرة تنتظر ان تتحول اعمالا محسوسة

في ميزان الربح والخسارة، الانجازات والعثرات، النجاحات والافاقات، ما تحقق قليل لكن جليل. مكافحة الارهاب مثالا: قياسا على الحرائق المحيطة والتوتر المتفشى في المنطقة فإن الاجهزة الامنية قامت ولا تزال تقوم بانجازات تقارب المعجزات. المجهود المبذول اكبر من الإمكانيات المتوفرة. الهدف الاكبر منع الارهاب من ترسيخ موطن قدم وضرب التجربة اللبنانية التي استعصت على حروب وفتن وخضات وانتفاضات وغزوات طيلة عقود لا بل قرون. الاساس هو الاستقرار الامني وحماية السلم الاهلي وترسيخ مفهوم الامن الوطني. النتائج المحققة تتوالى، الارهاب يخسر، رقعة وجوده تكاد لا تقارن بما كانت عليه من سنوات. الخطر المباشر زال لكن الاخطار المحتملة ماثلة. لا يوجد امن مطلق ولا استقرار مضمون في عالم تحكمه المصالح والمخططات ومنطقة تموج بالتطورات والاختلافات والتناقضات. الضربات التي ينزلها الجيش اللبناني بوتيرة شبه يومية والنجاحات التي تحققها الاجهزة الامنية مجتمعة او منفردة دليل على ان القرار اللبناني واضح وفعال ومنتج، وان العقل الاجرامي الارهابي بدأ يتخذ مسارا انحداريا وتراجيعيا متوقعا. بقعة الخطر تقلصت ورقعة الاستقرار تمددت. المعادلة باتت واضحة: لا شرعية على الارض اللبنانية الا للشرعية اللبنانية. بدرجة اقل، رغم التحفظات والاعتراضات، وهي محقة في نظام يضمن حق الاختلاف والاعتراض، فإن قانون الانتخاب الجديد يمكن تصنيفه في خانة رد الاعتبار الى المواطن والناخب اللبناني بعد طول انتظار. الشروحات حوله تطول والاجتهادات تتعدد. لكن يبقى الصندوق هو الفيصل في انتخابات تأخرت لكن تقرر. قد يقول قائل انه استمرار وان بصيغة ملطفة لنموذج طائفي حزبي او مدني او مجتمعي اهلي. لكن الواقع

اللبناني السياسي محكوم باشكالية لا يمكن التغاضي عنها، الا ان النتائج المأمولة منه قد تشكل بوابة مسار تغييرى وتطوري في الحياة السياسية اللبنانية من خلال وجوه وقدرات وطاقات جديدة يؤمل من حضورها الآتي ان تضيف الوانا جديدة على اللوحة اللبنانية - اذا ما قدر للانتخابات النيابية ان تجري في مواقيتها المعلنة - وان تتاح لنخبة من الشباب اللبناني ان يكونوا في موقع المسؤولية وصناعة القرار، لا ان تبقى على مقاعد الاحتياط ورصيف الانتظار المزدحم. جردة الحساب بالايجابيات تقابلها عريضة طويلة من الخطوات التي تنتظر السير فيها ونقلها من خانة السليبيات والاحباطات الى لائحة الايجابيات والانفراجات. الفساد ما زال عصيا على المعالجة. الجراحات موضعية والمسكنات اقل من ان تزيل انتشاره وتخفف من اندفاعه باعتراف المسؤولين الذين اعيتهم مواجهة هذه الجرثومة العصبية على كل اللقاحات والادوية والمعالجات. الامانة تقضي بالاعتراف بأن الاجهزة الرقابية تقوم بعملها، والمحاسبة بدأت ترسخ حضورها والنتائج على محدوديتها افضل من لا شيء، والفاسدون - وهم درجات وطبقات وفئات - بدأوا يضعون خططا للمواجهة وبعضهم اختار الانكفاء والاختباء ليس حياء او استحياء بل ربما استعدادا لمرحلة جديدة. التفلت الامني ليس بالامر الطبيعي، ليس مألوقا ان يكون الجيش اللبناني والقوى الامنية تقاثل على الجبهات وتكشف الخلايا الارهابية وتحرق في شمس الصيف وتوسع في صقيع الشتاء، ويسرح بعض شذاذ الافاق واصحاب العنتريات المنفوخة والاحجام المتورمة بالسحتهم وانحرافهم الاخلاقي ليمارسوا طقوس السادية والزعرنة على المواطنين. مشهد متعكس ومتناقض لا يستوي في بلد قادر على محاربة الارهاب وعاجز عن

ضبط شبحة ومارقين. المهمة الاساسية للدولة - اي دولة ذات سيادة - ان تحمي الضعيف من القوي، فكيف إذا كانت مهمتها حماية المجتمع ممن يحاولون الاستقواء على المواطن والاعتداء على كرامته وجعل حياة الناس مرتبطة بنزوة او عقدة او مرض.

الى التفلت الامني، عادة قبiche لزم المجتمع اللبناني بكل اطيافه منذ زمن بعيد وهي عادة اطلاق الرصاص فرحا وترحا حزنا وابتهاجا - عند السكره وعند الفكرة - مأتم يزيد في عدد الذين يوارون الثرى وعرس يتحول الى مأتم والسلاح زينة الرجال نراه مترحما عند ضرائح الضحايا عندما تزين صورههم بلاطات او شواهد قبورهم. من المشاكل الملحة والتي بدأ اللبنانيون يأسون من ايجاد علاج لها معضلة البيئة والتلوث. المساحات الخضراء صارت جرداء، ولبنان الزاهي اصبح باهتا والامراض تتناسل والمرضى يحتلون اسرة المستشفيات اكثر مما السياح يشغلون غرف الفنادق والمنتجعات. المقالع تنهش الجبال، والكسارات تبقر بطون الوديان، ومياه الصرف الصحي تجتاح الانهار وتحولها الى مستنقعات آسنة كريهة، والتلوث يملأ السماء من فوق وصدور وانفاس المواطنين ليجعلهم مشاريع مرضى غير قابلين للشفاء من امراض قاتلة او بالحد الادنى مزمنة.

اما النفايات فحدث ولا حرج. ستان على مشكلة تحولت الى مصيبة. لغاية الآن عجز المنجمون عن التكهّن بمصرها، واستسلم المعنوبون لقدرها، ودخل المواطنون نفق روائحها وفضائحها ولم يخرجوا بعد، وقد لا يخرجوا الا من هذه الدنيا اذا ما صحت الارقام والاحصاء والشواهد الحسية التي تتحدث عن مئات الاشخاص الذين يدخلون المستشفيات اسبوعيا بسبب مأساة النفايات. ولا غلو ولا مبالغة اذا أشرنا الى ارقام غير رسمية - لانها قد تشكل فضيحة انسانية - تشير الى ان نسبة الإصابة بمرض السرطان في لبنان منذ 25 عاما تضاعفت بشكل مخيف وازدادت بصورة غير معقولة لا بسبب التلوث فحسب

بل بسبب "اللثة" الاخلاقية وغياب الضمير عند تجار الموت وباعة المواد الغذائية الفاسدة الذين يتم ضبطهم بشكل مستمر وصولا الى الخضرة التي تروى بمياه الصرف الصحي في بعض المناطق. عدا عن تلوث المياه الجوفية باكوام واطنان من الترسبات الكيميائية والصناعية ما يهدد مستقبل الثروة المائية في بلد تشكل المياه احد ابرز مصادره الحيوية.



المجتمع الدولي يطلب من لبنان التعامل مع النازحين بمعايير يرفض تطبيقها في تعامله هو معهم.

الكهرباء قصة لا تنتهي، فكيف اذا اضيف اليها فصل جديد هو البواخر. اكثر من 25 مليار دولار صرفت منذ عقدين على الكهرباء وهو مبلغ كاف لانارة الربع الخالي برتمته والصحراء الكبرى بكاملها واجزاء مهمة من سيبيريا. الا ان ذلك لم يجد نفعاً بعد في لبنان الذي يدفع مواطنوه فاتورتين واحيانا اكثر للكهرباء - اذا كان صاحب العلاقة يملك مؤسسة مثلا - قصة الكهرباء خاضعة للتوتر العالي السياسي الذي يكهرب كل شيء الا الكهرباء فيبدأ سجال عقيم لا يفيد في ازالة التعتيم فننتقل من المعامل الى البواخر الى الاعتمادات الى المناقصات الى الخلافات وتعود الامور الى نقطة البداية. مع ذلك فإن المساعي المبذولة تشي بإمكان الخروج من الظلمة الى الضوء، ومن التقنين الى التغذية، ومن المشكلة الى الحل.

اما آفة الأقات فتظل مأساة المخدرات التي تفتك

الاساس الاستقرار الامني  
وحماية السلم الاهلي  
وترسيخ الامن الوطني

الخيطة الرفيع بين الازدهار والانهايار بين الرخاء والخواء. لكن المشكلة الكبرى التي يواجهها لبنان والتحدى الاكبر منذ نكبة 1948 واحتلال فلسطين وتشريد اهلهما واغتصاب ارضهم تكمن في مشكلة النازحين السوريين الذين يشكلون في عددهم ومأساتهم اكبر نزوح ولجوء منذ الحرب العالمية الثانية. عندما اغتصب الصهاينة ارض فلسطين اخرجوا 800 الف فلسطيني من ارضهم كان نصيب لبنان منهم اقل من 200 الف لاجئ يومها. لكن الحرب السورية ووفق ارقام الامم المتحدة تسببت في خروج اكثر من 6 ملايين سوري من ارضهم وتوزعهم بين تركيا والعراق والاردن ولبنان ودول عربية. الا ان لبنان الصغير المساحة والمحدود الامكانيات والموارد نال الحصة الاكبر نسبيا من عدد النازحين - حوالى مليوني نازح - وهو رقم خطير ومخيف ويشكل الى جانب الفلسطينيين ورعايا الدول التي يعمل مواطنوها في لبنان اكثر من نصف عدد سكان لبنان، ما يهدد ليس الاقتصاد والموارد فحسب بل مبدأ السيادة.

كالعادة تحول الخطاب الدولي الاممي المتعلق بالنازحين السوريين في لبنان من متعاطف مع لبنان ومع النازحين شكلا الى خطاب مبطن بالانذارات مزدحم بالاشارات. فالمجتمع الدولي الذي يضم دولا تبلغ ميزانيتها السنوية ودخلها القومي نصف القارة الافريقية وربع دول آسيا، صار يشترط على لبنان دمج النازحين وليس اعادتهم، تشغيلهم وليس تسهيل اقامتهم، جعلهم متساوين امام اللبنانيين وليس معاملتهم بعدالة وانصاف. هذه الدول التي تدقق وتحاسب وتنبش الملفات والارشيف والتاريخ بحثا عن سيرة مهاجر او مسافر اليها تطلب من لبنان ان يعامل النازحين بافضل مما يمكن لدولته ان تعامل ابناءها الذين يهاجرون طلبا للعمل او يبحثون عن عمل داخل وطنهم أو يضطرون الى العمل في ظروف قاسية لتحصيل لقمة عيشهم وفي انتظار فرص افضل.

الجردة قاسية لكنها صادقة. اللبنانيون اعتادوا الصعاب واختبروا الشدائد. الايجابيات موجودة والتحديات ماثلة والسليبيات خاضعة للتزليلات في موسم شد الاحزمة والعرض على الجرح وتخطي المرحلة بالحد الادنى من الخسائر والحد الاقصى من الوعي.

بالمجتمع كبارا وصغارا، في المدارس والجامعات والملاهي والمنتجعات، في كل مكان يستطيع باعة الموت ترويح هذا السم مستعنين بخبرة غير "محترمة" وبوفرة حمائية مستغربة وبامكانيات مادية قادرة على اختراق امنع الحصون الاخلاقية للأسف للطلب الى البعض النظر الى الجهة الاخرى وغض الطرف عن حقوق القتل وسهول الموت. مضى زمن طويل جدا ولم يسمع اللبنانيون بخبر اصدار حكم قاس على تاجر مخدرات تسبب بتدمير مجتمع ومنزل وعائلة لا بل وطن. الحرب السورية واقفال الحدود البرية وتداعيات الازمة الخليجية والمخاطر المتنقلة بين دول المنطقة تبعث باشارات غير مطمئنة الى مستقبل الوضع الاقتصادي المحمي بالسواعد الامنية والارادة السياسية، وهما دعامتان ساسيتان. الا ان الاقتصاد هو الركيزة الاساسية لأية دولة وهو